

الحذر يدفع المغرب للتريث في استكمال تعويم الدرهم

الحكومة أمام حتمية إتمام الإصلاحات الهيكلية لإتاحة المرونة في السوق قبل تحرير سعر الصرف



اختبار مهم للحفاظ على التوازن

وترى وزارة الاقتصاد أن الشروط الأساسية لإنجاح إصلاح نظام سعر الدرهم تتمثل في متانة الأسس الماكرو-اقتصادية وصلابة القطاع المالي وقدرته على مواجهة تقلبات أسعار الصرف. وليس ذلك فحسب، بل يجب توفر سوق صرف متطورة نسبيا تتيح للفاعلين الأدوات الضرورية لتغطية المخاطر. بالإضافة إلى مصداقية السياسة النقدية والقدرة على التحكم في معدل التضخم. وبحسب الفينة تحتاج الحكومة إلى اتباع نهج جديد في سياسة سعر الصرف بحيث تكون أكثر مرونة لكي تأخذ الواردات والصادرات قيمتها الحقيقية عبر قيمة حقيقية للدرهم تعكس الوضع الاقتصادي للبلاد وقدرته التنافسية الضمني) من خلال رفع مخزون العملات الأجنبية بشكل مصطنع عبر الاقتراض الخارجي.

ويقول الجوهري إن هذه الأصول الاحتياطية الرسمية يتم تقييمها وفق مستوى الأصول الخارجية للبنك المركزي وتسجيلها أيضا كالتزامات طويلة الأجل، مما يسمح للبنك بتعزيز احتياطاته والتحكم عليها مقابل العملات، بالإضافة إلى استخدامها لتمويل نفقاته. ويعتقد الفينة أنه أصبح اليوم لزاما المرور للسرعة القصوى من أجل رفع فعالية الاقتصاد المغربي من خلال قيمة حقيقية للعملة المحلية.

وأشار إلى أن سعر صرف الدرهم في التعاملات اليومية لا يعكس قيمته الحقيقية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تنافسية المنتجات المحلية ويخلق كلفة كبيرة لتثبيتها (دعمها الضمني) من خلال رفع مخزون العملات الأجنبية بشكل مصطنع عبر الاقتراض الخارجي.

وتعتبر الحكومة أن إصلاح نظام سعر الصرف الغرض منه مواكبة انفتاح البلاد على الاقتصاد العالمي والتحويلات الهيكلية للاقتصاد المحلي والحفاظ على قدرته التنافسية والمساهمة في تعزيزه والرغب من مستوى النمو ودعم سوق العمل.

وترى أن ذلك الإصلاح المهم سوف يعزز قدرات النظام المالي بشكل أكبر حتى يستطيع الصمود أمام الصدمات الخارجية والحد من الضغوط المحتملة على الاحتياطات النقدية لدى المركزي. ويرجع المسؤولون عن السياسات النقدية في المغرب وصول الاحتياطات النقدية إلى 328.5 مليار درهم (37 مليار دولار) بنهاية العام الجاري على أن تصل في أواخر العام المقبل إلى نحو 38 مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وأكد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة أن تقييم التجربة الأولية لسياسة سعر الصرف الدرهم يظهر أنها كانت حذرة وحسنة تحرك العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وخاصة اليورو والدولار في هامش تغير صغير للتحكم في كل الإنزلاقات المحتملة.

وأوضح الفينة في تصريح لـ "العرب"، أن المهمة في هذه التجربة هو السماح للمصارف بأن تصبح فاعلا في مجال توفير السيولة من العملة الصعبة ومواجهة المخاطر المرتبطة بها وإيجاد سوق صرف مستقل ووضع الآليات الضرورية لتدبير العرض والطلب للعملات. وقرر المركزي المغربي الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند 1.5 في المئة للشهر الثاني عشر على التوالي، في مسعى للتخفيف من تداعيات الجائحة على الاقتصاد.

يؤكد خبراء مغاربة أن تأجيل السلطات النقدية استكمال خطوات تحرير سعر صرف الدرهم يمثل فرصة مهمة للمسؤولين المشرفين على هذا الملف الحساس لتقييم التجربة، التي كانت منذ بدايتها قبل ثلاث سنوات حذرة، لوضع تصور شامل بشأن الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لإنجاح تلك الخطوة الاستراتيجية.

وأوصى خبراء صندوق النقد في تقرير صدر في يناير 2019 السلطات المغربية بعدم التأخر في توسيع نطاق تحرير سعر صرف الدرهم.

وقال الصندوق حينها إن "توسيع نطاق تحرك الدرهم ضروري بهدف حماية الاحتياطات النقدية الأجنبية، وجعل الاقتصاد المغربي في وضع أفضل، لاستيعاب الصدمات الخارجية المحتملة والحفاظ على القدرة التنافسية".

وفي يوليو من العام نفسه، ربح صندوق النقد بديابرة تحول المغرب لمرونة أكبر في سعر الصرف، مما يساعد الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، وحث الحكومة كذلك على الاستفادة من الفرص المتاحة لمواصلة تعويم العملة بطريقة متسلسلة ومتقنة. ويشير الجوهري إلى أن عدم تدخل المركزي في سوق العملة منذ بدء خطة تحرير سعر صرف الدرهم، "معناه أن البنوك، والقطاع الخاص بدأ في امتلاك هذا التحرير الذي انخرطنا فيه".

وقال "نحن نسير خطوة بخطوة، وعندما تتوفر الشروط سنقوم بما يلزم. ولا يمكن في هذه الأزمات وعواقبها أن نمر إلى مرحلة أخرى".

ولفت إلى أن المركزي يعمل بثبات مع البنوك المحلية، ومكتب الصرف على تحسين المتدخلين، والفاعلين بتحرير سعر صرف الدرهم على المستوى المحلي والجهوي. وبدأ المغرب في تعويم عملياته المحلية في يناير 2018، حين سمح لسعر صرف الدرهم بالتحرك بهامش 2.5 في المئة صعودا أو هبوطا أمام سلة من عمليتي اليورو (بوزن 60 في المئة) والدولار الأميركي (بوزن 40 في المئة)، كمرحلة أولى للتعويم الكامل على مدى 10 سنوات. وشرعت السلطات النقدية في تطبيق المرحلة الثانية من تحرير سعر صرف الدرهم في مارس العام الماضي من خلال توسيع هامش التحرك إلى 5 في المئة صعودا أو هبوطا.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - يدفع القلق من تراجع قيمة الدرهم المغربي في ظل ضبابية الوضع الاقتصادي إلى التريث ومراجعة قرار استكمال خطط تعويم العملة المحلية من أجل توفير الشروط اللازمة لاحتواء التداعيات السلبية المحتملة على التوازنات المالية.

وانتقدت السلطات النقدية قرارا بعدم الانتقال إلى مرحلة جديدة من تعويم الدرهم، بينما لا تزال الأنشطة التجارية والاستثمارية تعاني من انعكاسات الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا، وعواقبها المستمرة رغم الجهود الحكومية المبذولة لاحتوائها.

عبد اللطيف الجوهري
لن نمر إلى المرحلة التالية حتى تتوفر الشروط الضرورية

إدريس الفينة
تقييم التجربة الأولية لسياسة تعويم الدرهم يظهر أنها حذرة

وقال عبد اللطيف الجوهري محافظ بنك المغرب (البنك المركزي) في ندوة صحافية الثلاثاء الماضي، "لن نمر إلى مرحلة أخرى حتى تتوفر الشروط الضرورية". وأضاف "سنقرر متى سننتقل من مرحلة إلى أخرى وليس صندوق النقد الدولي".

وشدد عقب اجتماع مجلس إدارة البنك المركزي على أن الرباط بدأت العمل على تحرير سعر الصرف وفق خارطة طريق واضحة دون توصيات أو إشراف أو ضغوط من صندوق النقد.

الصناعة التونسية تظهر زخم نمو رغم قيود الإغلاق

وتتوقع الوكالة الحكومية التابعة لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم أن توفر هذه الاستثمارات، التي تستهدف أغلبها عمليات توسع المعدات وتجديدها، حوالي 19.7 ألف فرصة عمل جديدة.

وزادت الاستثمارات المصرح بها في الصناعات المصدرة كليا بنسبة 39.9 في المئة وخاصة الأنشطة المتعلقة بالصناعات الغذائية والميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيماوية والنسيج والملابس.

25.6

في المئة نسبة نمو استثمارات القطاع في الأشهر الخمسة الأولى من 2021 بمقارنة سنوية

كما تقلصت الاستثمارات المخصصة لإحداث مشاريع جديدة بنسبة 40 في المئة ولم تتخط قيمتها 416.5 مليون دينار (151 مليون دولار). وسجلت الاستثمارات الموجهة للصناعات المخصصة لإنتاجها للسوق المحلية تراجعاً بحوالي 44 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2021. وتشير التقديرات الحكومية إلى أن الصناعة تساهم سنويا بنحو 28.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، وهي توفر قرابة 34 في المئة من فرص العمل للقوة العاملة النشطة في البلاد.

تونس - تجاوز قطاع الصناعة في تونس حصة الركود مؤقتا، والتي عانى منها بسبب قيود الإغلاق الاقتصادي خلال العام الماضي، لبدأ في تسجيل تحسن ملحوظ منذ بداية عام 2021 عكسها أحدث المؤشرات.

وأشار التقرير الشهري لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد، والمنشور على منصتها الإلكترونية، أن تدفق الاستثمارات في القطاع شهد ارتفاعا بواقع 25.6 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام لتبلغ قيمتها 987.7 مليون دينار (نحو 358 مليون دولار)، بمقارنة سنوية.

وتتسق الإحصائيات الجديدة مع المؤشرات التي كان قد أعلن عنها معهد الإحصاء للربع الأول من هذا العام بعد أن استطلع في شهر أبريل الماضي آراء رؤساء المؤسسات الصناعية حول وضع نشاط شركاتهم وأفاقه، والذين قالوا إن مستوى نمو الإنتاج الصناعي بين يناير ومارس الماضيين تحسن قياسا بالربع الأخير من العام الماضي. ويعتمد الاقتصاد التونسي على الصناعة كإحدى القطاعات الاستراتيجية التي توفر العملة الصعبة للبلاد المرهق ماليا، كما أنها تساعد على امتصاص جزء من البطالة التي بلغت مستويات عالية لتصل إلى 17.8 في المئة.

وتظهر المؤشرات الأخيرة ارتفاع عدد المشروعات المصرح بها منذ يناير وحتى مايو الماضيين، بواقع 25.8 في المئة لتبلغ قرابة 1424 مشروعا.

للمحافظ وقريبا قانون هيئة الرقابة المالية". وأضاف "نعقد أنه خلال الأشهر القليلة المقبلة أو في غضون عامين سنشهد زيادة كبيرة في عدد شركات التكنولوجيا المالية".

ومن المتوقع أن يُعرض على البرلمان قانون ثان خاص بهيئة الرقابة المالية وينظم التكنولوجيا المالية غير المصرفية مثل التمويل متناهي الصغر وتكنولوجيا المستهلك وتكنولوجيا التأمين، ومن المقرر الانتهاء منه خلال الشهر المقبل.

ويقول أحمد الفي رئيس مجلس إدارة شركة سوارى فينتشرز لرأس المال المخاطر إن "أم.ان.تي" قد تكون ثاني شركة في مصر تتجاوز قيمتها المليار دولار بعد شركة الفودغيت الإلكترونية العملاقة فوري. وأضاف "ستكون هناك عدة شركات في مصر تتجاوز قيمتها المليار دولار".

وتدير سوارى فينتشرز صندوقا حجمه مليار جنيه (64 مليون دولار) يستثمر في الشركات التي يتوقع أن تحقق نموا كبيرا. ولم تستثمر سوارى في "أم.ان.تي - حالا"، ولكنها استحوذت على حصة في شركة جديدة أخرى هي موني فيلوز.

وموني فيلوز التي تأسست في عام 2018 ولديها الآن 1.5 مليون مستخدم وجمعت 11 مليون دولار، النظم الرقمي لنظام تقليدي يعرف في مصر باسم "الجمعية"، حيث يدفع الأصدقاء والمعارف مبلغا معيناً بانتظام وتذهب الحصلة بالتتابع لأحد المشاركين ليحصل على مبلغ كبير لتمويل احتياجاته.

مصر على أعتاب طفرة في استثمارات التكنولوجيا المالية

اعتقد أن لدينا الوسيلة والتكنولوجيا والقدرة على الصعود".

ووجدت "أم.ان.تي" 50 مليون دولار من صناديق لرأس المال المغامر ومستثمرين آخرين وتامل أن تجمع المزيد من رأس المال قريبا.

كما ستستغل الشركة أكثر من مئة مخزن ونقطة توزيع تابعة لها في أنحاء مصر وأسطول سيارات لتسليم المنتجات التي يجري طلبها إلكترونيا في نفس اليوم.

وأحجم مستثمرون من القطاع الخاص عن استثمار أموالهم في مصر في السنوات الأخيرة بسبب التوسع في ملكية الدولة في الاقتصاد وسيتمتع مستقبلا مدى حرص المستثمرين في التكنولوجيا المالية في هذا الصدد. لكن التغيرات في أطر العمل القانونية والتنظيمية قد تكون مشجعة للمستثمرين.

وأكد محمد عصام خبير التكنولوجيا المالية في مكتب معتوق بسبوني والحناوي للاستشارات القانونية أن الحكومة سنت قانونا جديدا خاصا بالمركزية في سبتمبر الماضي يتضمن السماح له بمنح تراخيص مصرفية لشركات التكنولوجيا المالية. وقال "فجأة وخلال عامين أصبح لدينا قانون جديد للبنك المركزي وقواعد

أعطت التشريعات الجديدة والتغييرات في اللوائح التنظيمية التي أقرتها القاهرة في مجال التكنولوجيا المالية دفعة قوية للشركات الناشئة حتى توسع نشاطها إلى درجة أن خبراء يرون أن البلد على أعتاب طفرة وشبكة في استثمارات القطاع.

القاهرة - أكد مستثمرون في التكنولوجيا المالية أن القانون الجديد الذي سنهته الحكومة المصرية ويشمل تغييرات تنظيمية عميقة سيحدث طفرة في استثمارات القطاع وسيغير أسلوب التعامل للمواطنين الذين لا يتعاملون مع البنوك وهم نسبة كبيرة من السكان. وتختلف تطوير التكنولوجيا المالية في مصر عن أسواق ناشئة كبرى أخرى مثل الصين والهند وكينيا وإندونيسيا، وهو أمر يامل القطاع أن يغيره البيئة القانونية الجديدة.

ومن هؤلاء المبتكرين "أم.ان.تي" وهي شركة للمدفوعات وقروض التمويل الصغيرة لديها أكثر من مليون عميل نشط ولديها حصة في السوق المصرية تبلغ 21.7 في المئة. وكتشف منير نخلة الذي شارك في تأسيس الشركة لوكالة

في 2010 "ما سنفعله سيكون تطورا ثوريا.

